وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بريكة- الجزائر

لجنة آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

شهادة مشاركة

يشهد رئيس الملتقى :

أن: د/ لبنى لمين جامعة المسيلة، قد شارك (ت) في فعاليات الملتقى الدولي حول:

"ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية: بين الواقع والآفاق"

المنعقد بالمركز الجامعي سي الحواس بريكة يوم: 30 مارس 2022، بمداخلة موسومة بـ :

"دور السلوك الوظيفي في تحقيق مبدأ النزاهة والأمانة والجودة العلمية للأستاذ الجامعي «قراءة في إطار ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية بالجزائر والأكاديميات العربية »"

المدير المساعد لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
د. صهيب ميلاس

الدكتور،
بن الشيخ نور الدين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي سي الحواس – بريكة –
لجنة آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

برنامج الملتقى الدولي

ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية: بين الواقع والآفاق؛

المنظم يوم 30 مارس 2022

الملتقى عن بعد بتقنية: Google Meet

8:30 سا	الجلســـــة الإفتتاحيـــــــــة

آيات بينات من القرآن الكريم

النشيد الوطني

كلمة رئيس الملتقى د/ بن الشيخ نور الدين

كلمة رئيس اللجنة العلمية:أ. د. قنون خميسة

كلمة مدير المركز الجامعي: د. بولحية شهيرة

09.00 سا	الجلســـــة الأولى	رئيس الجلسة: د/ صابرينة بن سعيد	
07 دقائق لكل متدخل	رؤية علمية حول أخلاقيات المهنة الجامعية وعلاقتها بجودة التعليم الجامعي	د/ نوال بنـــــــــــــــــاي	جامعة الجيلالي بونعامة خميس
	مساهمة المجلس الوطني للأداب و الأخلاقيات الجامعية في التشريع الجامعي: مشروع النظام الداخلي نموذجا.	د/ بوراوي ساعد	المركز الجامعي سي الحواس بريكة
	الاطار العام لأخلاقيات المهن	د. عبد المجيد العكلي	جامعة المستنصرية- العراق
	القيم الأخلاقية الأ ساسية لأعضاء الأسرة الجامعية-مفهومها ومرجعيتها القانونية	د/ جميلة كتفي	جامعة الجلفة
	القيمة القانونية لميثاق أخلاقيات المهنة	د/بيدي أمال	جامعة زيان عاشور الجلفة
	الإطار القانوني المنظم لأخلاقيات المهنية	د. ونوغي نبيل د. عبد القادر الداه	المركز الجامعي سي الحواس- بريكة جامعة نواكشط العصرية- موريتانيا
	الممارسة الأخلاقية والمهنية للأستاذ الجامعي بين التكوين والواقع "قراءة سوسيولوجية بالجامعة الجزائرية"	د/ نعيمي مليكة د/ صدراتي كلثوم	جامعة معسكر

	مدى تطبيق ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية لسنة 2021 في الجامعة الجزائرية (دراسة حالة: المدارس العليا بالقطب الجامعي القليعة)	ط. د/ مرج فاطمة	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي
	مرتكزات آداب وأخلاقيات المهنة في الجامعة الجزائرية	د/ قبايلي محمد	المركز الجامعي بريكة
	إلتزامات وحقوق الأستاذ الجامعي في ظل ميثاق الأخلاقيات الجامعية	د/ بن سعيد صبرينة أ.د/عمر بن سعيد	المركز الجامعي بريكة
	09:00 سا	**الجلســـــة الثانية**	**رئيس الجلسة: د/بوراوي أحمد**
07 دقائق لكل متدخل	دور المجلس في مكافحة السرقة العلمية وترسيخ مبادئ التعليم العالي	د/ بوقصة إيمان ط.د/ أحسن لعسكري	جامعة تبسة جامعة تيزي وزو
	الوقايـــــــة مـــــن السرقـــــة العلميـــــة	د/ بغياني وئـــام د/ بولحيس سامية	جامعة الجزائر 1
	أخلاقيات البحث العلمي في النشر الأكاديمي و إشكالية السرقة العلمية	د/ رزيق أميرة ط.د/ بكاي طالب	جامعة باتنة 1
	السياسة الجزائية المنتهجة من قبل المشرع الجزائري إتجاه جرم السرقة العلمية.	د/ بن الشيخ نورالدين	المركز الجامعي بريكة
	تجويد التعليم العالي والبحث العلمي وعلاقته بآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية مع الإشارة إلى تجربة	ط.د/بشير بركان	جامعة بسكرة
	دور لجان أداب وأخلاقيات المهنة الجامعية في الرقي بالجامعة الجزائرية.	د/ بوراوي أحمد	المركز الجامعي بريكة
	الحرية الأكاديمية في قطاع التعليم العالي بين المواثيق الدولية والوطنية: الجزائر نموذجا	د/ أحمد زاوي د/ حبيبة لوهاني	جامعة باتنة
	التجارب العربية والأجنبية في مجال آداب وأخلاقيات المهنة	د/ غنيمي الوردي	جامعة خنشلة
	المعايير الأخلاقية المهنية لمهنة التدريس الجامعي من وجهة نظر الأستاذ الجامعي	د/ دناقة أحمد ط.د/ خلفاوي فاطمة الزهراء	المركز الجامعي أفلو جامعة سطيف
	آداب و اخلاقيات المهنة الجامعية * بين الواقع و الاخلاق *	ط.د/ بن عون دليلة ط.د/ غدامسي فاطمة الزهراء	جامعة عنابة
	أهمية الالتزام بآخلاقيات التعليم العالي	د/شراك سميحة	جامعة غرداية
	دور ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية في تحقيق الجودة في مؤسسات	د/ هشام دبيح	المركز الجامعي سي الحواس بريكة

	التعليم العالي		
	دور لجان آداب وأخلاقيات المهنة في مكافحة السرقة العلمية- المركز الجامعي بريكة نموذجا-	د/ يحياوي وردة أ.د/ قنون خميسة	المركز الجامعي سي الحواس بريكة
09.00 سا	**الجلســـــة الثالثة**	**رئيس الجلسة: د/ لعويجي عمار**	
07 دقائق لكل متدخل	البحث العلمي بين أخلاقيات و آداب الجامعة و محاربة جريمة السرقة العلمية	د/محمد سالم	جامعة معسكر
	طبيعة التزام المشرف حيال السرقات العلمية في ضوء التشريع الجزائري	د/ باقل علي	جامعة تيسمسيلت
	حقوق المؤلف كآلية للحد من السرقة العلمية وتنمية آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.	د/ عيساني طه ط.د/ فوزية عبدالله	جامعة ورقلة جامعة الجزائر 1
	تقدير الطلبة الجامعيين لدرجة التزام الأستاذ الجامعي بأخلاقيات مهنة التعليم - دراسة ميدانية بالقطب الجامعي تاسوست جيجل-	د/ مجيدر بلال ط.د/ زاغ سلمى	جامعة جيجل
	ترسيخ ميثاق الآداب والاخلاقيات الجامعية في التشريع الجزائري	د/بغدادي إيمان ط.د/مزهود الهاشمي	جامعة قسنطينة1
	الجزاءات الإدارية المفروضة على السرقة العلمية: قراءة في أحكام القرار الوزاري رقم 1028، الذي يحدّد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها	د/ أكلي نعيمة	جامعة البويرة
	التعريف بميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بالجزائر لسنة 2021	ط.د/ صوالح مبروكة	جامعة غرداية
	آليات تفعيل دور الأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية (ميثاق الآداب و الأخلاقيات الجامعية لسنة 2021 نموذجا)	د/بن حدوش وردية	جامعة تيزي وزو
	تصورات الطلبة الجامعيين لأخلاقيات المهنة لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة	د/ شنن نبيل د/ مسعودي حسام	جامعة تبسة
09.00 سا	**الجلسة الرابعة**	**رئيسة الجلسة: د/ كمال العطراوي**	
07 دقائق لكل متدخل	أدبيات البحث العلمي بين أخلاقيات المهنة وأسس الضبط القانوني	د/ ياسمينة زروق	جامعة جيجل
	واقع أداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بالنظر لمعايير الجودة في الجزائر- دراسة ميدانية-	د/ منصوري هواري د/ يوسفات علي	جامعة أدرار
	واقع السرقات العلمية الأكاديمية في الجامعات الجزائرية ..أسباب.. مظاهر ...علاج	د/ مروان شتوح	جامعة زيان عاشور – الجلفة-
	الآليات القانونية للوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها في التشريع الجزائري	د/ زبيدة ساكري ط.د/ وناس حليتيم	جامعة الجزائر 1 جامعة الأغواط
	المقصود وغير المقصود في السّرقات العلمية؛بين التّخلص وحُسن التّخلص	د/ نجيم ساتة	جامعة بسكرة

الطبيعة القانونية لقرارات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية قراءة قانونية بين أحكام الأمر رقم: 06 -03 والقرار رقم: 991 المؤرخ في 10 ديسمبر 2020	د/ مقرين يوسف	المركز الجامعي آفلو	
تحديات ميثاق الآداب وأخلاقيات الجامعية 2021	د/ دريسي امينة	جامعة سيدي بلعباس	
الميثاق الجامعي تأكيدا للمبادئ المهنية و تحذيرا للأخطاء الوظيفية	ط.د/ نقيب نسرين	المركز الجامعي تيبازة	
الاتجاهات الجديدة للحوكمة في قطاع التعليم العالي بالجزائر	ط. د/ خالدي لزهر د/ سايب عبد الله	ج خميس مليانة المركز الجامعي البيض	
دور السلوك الوظيفي في تحقيق مبدأ النزاهة والأمانة والجودة العلمية للأستاذ الجامعي «قراءة في إطار ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية بالجزائر والأكاديميات العربية »	د/اسماعيل بركات د/ لبنى لمين	جامعة المسيلة	
الاتجاهات الجديدة للحوكمة في قطاع التعليم العالي بالجزائر	ط. د/ خالدي لزهر ط.د/ سايب عبد الله	ج خميس مليانة المركز الجامعي البيض	
مدى التزامات الأستاذ الجامعي بأخلاقيات المهنة ودورها في تحسين مستوى الجامعة والمجتمع	د/نواري عوشاش د/اليمين بن منصور	المدرسة العليا للأساتذة - بقسنطينة المركز الجامعي بريكة	
أهم الآداب والأخلاقيات الواجب الإلتزام بها وممارستها في المهنة في المؤسسات الجامعية -دراسة نظرية تحليلية-	ط.د/ هدار يوسف	جامعة باتنة 1	

الجلسة الخامسة **سا 10.30** **رئيس الجلسة: د/ فاضل رابح**

10:00-09:50	Éthique de recherche et intégrité scientifique : une responsabilité individuelle et collective	Dr/ Samai Dounia Dr/ Tigani Nouhad	Centre Universitaire Si El Haouès - Barika
07 دقائق لكل متدخل	Le plagiat à l'université : une atteinte grave à la déontologie	Dr/ Nabila ABDELHAMID	Centre Universitaire Barika
	Le plagiat, réalité du monde académique… et urgence à l'intégrité scientifique	د/ أسماء خلف د/ حنان خلف	جامعة الوادي
	Intitulé de la communication Ethique, déontologie et lutte contre les pratiques de plagiat en milieu universitaire	Dr/ AMNACHE-CHIKH Sabrina	Université Mouloud MAMMERI, Tizi- Ouzou
	Intitulé de l intervention L'expérience française dans le domaine de l'éthique et déontologie	Dr.KHELLAF ZOHIR	Université ABBES LAGHROUR KHENCHELA
	The Code of Ethics for Teachers and Educators	Dr /Othmane Meriem	Centre Universitaire Barika
	مساهمة أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي في تحسين قدرات التحصيل لدى الطالب وتكوين شخصيته	د/ مكاحلية محي الدين	جامعة تبسة
	مدى مساهمة اخلاقيات المهنة في تنمية المسؤولية الإجتماعية لدى الموظفين العاملين في جامعة تيارت	د/ نسيمة ملاك د/ كاهينة بوراس	-المدرسة العليا للأساتذة التعليم التكنولوجي -سكيكدة -جامعة تيارت

	دور مواثيق الآداب والأخلاقيات في تحسين جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية	د/ عيساني رفيقة أ.د/ حيتالة معمر	جامعة مستغانم
	ميثاق آداب أخلاقيات المهنة الجامعية بين: المفهوم والعناصر.	د/كريمة هرنـدي أ/خليفة بن زخروفة	جامعة وهران02- جامعة وهران02-
	آليات مكافحة السرقة العلمية لجودة مخرجات الدراسات العليا	ط.د/ سنقوقه امال	جامعة عنابة
	البحث العلمي بين ضرورة الأخلاقيات المهنية و أهمية الأمانة العلمية "	ط.د/ ليلى شيباني ط.د/ كلثوم بن حميدة	جامعة البليدة 2 جامعة ورقلة
	الالتزام بأخلاقيات المهنة للأستاذ الجامعي في الجزائر و دروها في رفع مستوى الجامعة الجزائرية	ط.د/ بودقزدام سامية ط.د/ عباس ميدون	جامعة الجزائر1 جامعة باتنة
	الميثاق الأخلاقي للمهنة الجامعية ومسؤولية الأستاذ الجامعي	د/ حمريش سامية د/ لموفق ثلجة	المركز الجامعي بريكة
	قراءة تحليلية في محتوى ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية لسنة2021	د/ عطية فاطمة الزهراء	المركز الجامعي بريكة
	دور لجان آداب واخلاقيات الجامعة في أخلقة البحث العلمي	د/سلوى رضوان	المركز الجامعي سي الحواس بريكة
	دور التنظيمات الطلابية في نشر ثقافية آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية	ط.د/ دراجي شهرازاد	المركز الجامعي بريكة
	ممارسة الحرية الأكاديمية في ظل ميثاق آداب و اخلاقيات المهنة الجامعية 2021 في الجزائر بين النص والواقع العملي	د/ نويري سامية	جامعة قالمة
		د/مرجال عائشة	المركز الجامعي بريكة
	تدابير الوقاية من السرقة العلمية قراءة تحليلية على ضوء القرار رقم 20/1082	د/طويرات عبد الرحمان	المركز الجامعي بريكة
مناقشـــــــــــــــة عامـــــــــــــــة			
التوصيات واختتام الملتقى			

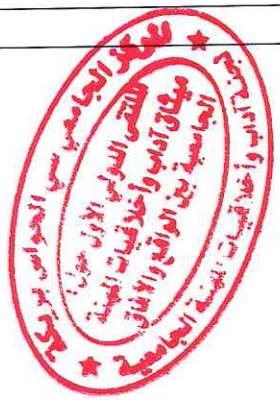

دور السلوك الوظيفي في تحقيق مبدأ النزاهة والأمانة والجودة العلمية للأستاذ الجامعي
« قراءة في إطار ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية بالجزائر والأكاديميات العربية »

د. إسماعيل بركات*
د. لبنى لمين**

مقدمة:

تعد الأخلاقيات المهنية مطلب أساسي في كافة المنظومات المهنية العلمية والعملية، وبجميع ومختلف مستوياتها ومؤسساتها كونها تمثل القاعدة الرصينة في تحقيق أهداف المهنة أو العمل، وبدونها تفشل تلك المنظومة المهنية في تحقيق مبتغاياتها التي تسير بها إلى مصاف الرقي والازدهار، وبما أن المؤسسة الجامعية أو الأكاديمية هي إحدى أهم المؤسسات التي تعمل منظومتها على تقويم عملها وسلوكيات مهنيها وفق أطر ومبادئ أخلاقية وبدرجة عالية، كون أن مبناها العلم وغايتها أخلاق، فكلاهما كل متكامل وفي جميع مراحل تحقيق ذلك العمل.

فكل من المؤسسة الجامعية عمومًا والأستاذ الجامعي على الخصوص يسعيان إلى الاهتمام بموضوع سلوكيات وأخلاقيات المهنة التي تمثل العلم بدرجة أولى والنظرة الاجتماعية بدرجة ثانية التي تعكس في آخرها على أهمية العلم، فكان لزامًا على الهيئة الجامعية والأستاذ الجامعي تقصي الحرص الشديد والاهتمام البالغ ببقاء صورة العلم ونافعيته كما أمرنا به المولى ﷻ ونبيه ﷺ في أن العلم يمثل النور المبين والخلق القويم.

وحتى لا تفقد المهنة الجامعية الممثلة في الأستاذ الجامعي بالدرجة الأولى مصداقية ذلك عند العامة من الناس والخاصة منهم وهم الطلاب الجامعيين، ولا عند بقية المؤسسات المهنية التي توافقها في ذلك وتكمله، كان على الأستاذ الجامعي التحلي بأخلاقيات المهنة حتى يحقق السلوك الوظيفي المطالب به أكمل وأجمل صورة، هذه الأخيرة تنطوي على العديدة من الأسس والمبادئ الأخلاقية السلوكية أهمهما ما يتعلق بفعالية التدريس والبحث الجامعي هو الأبحاث العلمية المنهجية التي تتوج بمبدأ لا يضاهيه مبدأ آخر وهو النزاهة والأمانة العلمية في تحقيق العمل البحثي المطلوب، والخروج عنه يمثل مسمى السرقة العلمية التي تسيئ لأخلاقيات المهنة الجامعية.

وفي سبيل البعد عن ذلك وتأكيد ضرورة الامتثال لهذا المبدأ الأخلاقي سعى المشرع الجزائري على غرار المشرعين العربيين في الشرق الأوسط كجامعة الملك سعود، وجامعة أم القرى، والإمارات العربية المتحدة وغزة وغيرها، إلى تثمين العمل به، وجدد وأكد على نوعية ذلك الامتثال في آخر تعديلات له لمواثيق أخلاقيات المهنة الجامعية.

وتتجلى أهمية دور السلوك الوظيفي في التأكيد على ضرورة العمل بمواثيق ومبادئ أخلاقيات المهنة الجامعية، وعلى الخصوص الأعمال البحثية التي تقتضي الضرورة أن تكون في ظل أفق منهجية، تتفق عليها غالبية العلوم الإنسانية وتتوحد لها النظرة الأكاديمية داخليًا وعربياً، باعتبار أن الأخلاق عموما منهج في تقويم أي سلوك صادر عن أي فرد وبخاصة الفرد العلمي التي من دونها يفقد العلم وظيفته ودوره في تحقيق الرقي والازدهار.

كما أن ترسيخ العمل بمبدأ الأمانة العلمية يؤمن العلاقة البحثية بين الباحثين الجامعين وغيرهم، ويعزز من العلاقة التشاركية في بناء البحث العلمي الجامعي وإعلاء مصداقيته، وفي ذات الوقت المحافظة على سمعة الأستاذ أمام طلابه حتى يكون التلقين على أصوله، التي من خلاله تسري جذور هذا الخلق العلمي بإرجاع المجهود العلمي لصاحبه في تكوين الطالب ليكون في المستقبل هو أيضًا صاحب مبدأ خلقي ومهني تمثله الأمانة المهنية والعلمية أيا كان توجهه في عالم الشغل.

كل هذا يتحدد من خلال إبراز التوجه الجزائري والعربي في ترسيخ وتحقيق مبدأ الأمانة العلمية لعمل وسلوك الأستاذ الجامعي، من خلال مواثيق والنصوص القانونية التي تنظم أخلاقيات المهنة، ثم مدى تأكيد ذلك من خلال الأعمال البحثية للأستاذ الجامعي التي تنم على سلوكه المهني وأدائه الوظيفي على أكمل وجه.

* قسم التاريخ . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية . جامعة محمد بوضياف . المسيلة
** قسم الحقوق . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة محمد بوضياف . المسيلة

فضلاً عن التعرف على واقع الممارسة العملية والعلمية للأخذ بمبدأ الأمانة العلمية وتفعيله وتأمينه كأحد أهم أخلاقيات المهنة الجامعية وطنيًا ودوليًا، والأخذ بالنماذج والتجارب العربية كونها تمثل محيط بيئي متشابه وسلوكيات أدبية واجتماعية واحدة يمثلها خلق الإسلام كدين واحد وموحد لهم، مما يطرح إشكالية: **التطبيق الفعلي لمواثيق أخلاقيات المهنة الجامعية وعلى الخصوص أثرها في تحقيق مبدأ الأمانة والنزاهة العلمية لعمل الأستاذ الجامعي وجودته؟ ومدى نجاعة التطبيقات العربية في تحقيق هذه المبادئ من خلال مواثيقها التي تضمنت أخلاقيات المهنة الأكاديمية؟ وما التمايز الحاصل بين ميثاق أخلاقيات المهنة بالجامعة الجزائرية وجامعة الملك سعود، والإمارات العربية المتحدة كنماذج للمقاربة؟**

و على اعتبار ذلك؛ الذي يقضي بوجود تكامل بين الدور الوظيفي وأخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي، ودرجة تقارب في الرؤى العربية لتحقيق مبدأ الأمانة والنزاهة العلمية في مهنة التدريس والبحث العلمي الجامعي كأساس قاعدي لأخلاقيات البحث العلمي، كفرضيات تطرحها الدراسة باعتماد المنهج الوصفي في تحديد مبنى السلوك الوظيفي، وتصور مضمار الأخلاق في العمل العلمي، ثم السير في التحليل من خلال منهج المقارنة بين نصوص ومواثيق أخلاقيات المهنة عمومًا والجامعية خصوصًا، وإقامة المقاربة والتمايز بين ما عملت وتعمل عليه الدول العربية المشرقية في ذلك وما عليه الجزائر، حتى نخرج بنقاط التواصل والتشابه والاختلاف للأخذ بتجارب الغير الفاعلة في ذلك بما يتناسب وأخلاقيات المهنة في الجزائر، تكون خطة الدراسة من خلال **محورين أساسيين**؛ يتناول **الأول** أساسيات السلوك الوظيفي في التمثيل لدور الأستاذ الجامعي المهني والعلمي (التدريس والبحث)، ويعرج **الثاني لإبراز** المقارنة والمقابلة لمواثيق أخلاقيات المهنة عربيًا في تحقيق النزاهة العلمية.

المحور الأول: أساسيات السلوك الوظيفي في التمثيل لدور الأستاذ الجامعي المهني العلمي

إن لكل مهنة قيمًا وقواعد أخلاقية توجه السلوك الفرد الإنساني والاجتماعي والتربوي، ومن خلاله يتم التحكم في تنظيم أي عمل أو مهنة بين الأعضاء المنتسبين لها حتى تحقق هذه المهنة لنفسها الاستقرار والرقي، فتزدهر العلاقات المهنية والتعليمية بين المنتمين لها التي يشهد لها الجانب الخلقي في توطد تلك العلاقات الايجابية الناجحة.

والحديث عن موضوع آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية في الجزائر ليس بالقديم، فأول ميثاق لآداب وأخلاقيات المهنة تم تنصيبه في عام 2010، نظرًا للمشاكل التي برزت للوجود فيما يتعلق بمهام وأهداف وتنظيمات المؤسسة الجامعية، حتى يكون لها تواصل فعال مع بقية مؤسسة التعليم العالي في كافة أنحاء العالم.

أولاً: المقصود بالسلوك الوظيفي وأساسيات أخلاقيات المهنة

يعتبر الإسلام آخر الشرائع الدينية التي جاءت تحث الناس على مكارم الأخلاق، وتؤكد على قيمة وأثر ترسيخها في سلوكيات الفرد مهما كان نوعها، فقد قال النبي ﷺ: « إِنَّمَا بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الأَخْلاَقِ » (البخاري، 1938، ص. 78. البيهقي، 2003، ص. 323. القضاعي، 1985، ص. 192، 193)، فالأخلاق تمثل ثمار العقيدة الإسلامية وتبرز مبادئ وهوية الأمة العربية الإسلامية، والباحث في نصوص الشريعة الإسلامية يجد الدليل على ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيم ﴾ [سورة القلم: 4]، التي أكدت على أسمى معاني اتباع الخلق القويم الذي وصف به مبعوث هذه الأمة لترسيخ قيم شريعتها في جميع التصرفات والسلوكيات المعنوية والمادية العملية للإنسان المسلم الواردة في العديد من المجالات ومنها العمل والتعليم، أين جاءت تؤكد في منطوقها وفحواها على اعتبار الأخلاق والالتزام بها.

تعرف أخلاقيات العمل على أنها: « مجموعة الصفات السلوكية المشروعة التي يتسم بها الشخص المسلم (الموظف)، والتي لها تأثير واضح على السلوك العام والخاص، المحققة للخير، والمنعة للشر، المناصرة للحق، والمناهضة للباطل، الداعمة للعدل والإحسان، والرافضة للظلم والطغيان في المجتمع، ضمن قواعد ومعايير شرعية محددة، تحكم هذا السلوك » (المزجاجي، 2013، ص. 23).

فالسلوك والأخلاق مترابطان وتجمعهما علاقة متداخلة، فحيث نجد السلوك الظاهر الذي يعبر عن ما في داخل الإنسان من أخلاق، نجد أن الأخلاق أيضًا تتناول هذا السلوك سواءً من جانبها الفردي أو الاجتماعي، فمن الأخلاق التي تتناول جانب السلوك الفردي: الزهد المحمود، التفاؤل، والنظام؛ ومن الأخلاق التي تتناول جانب السلوك الاجتماعي: الصدق، الحلم، الأمانة... إلخ، فهي علاقة تمثل قاعدة مبنية على فكرة أن يعامل الانسان الناس كما يحب أن يعامل (الرومي، 2009، ص. 100).

ومن هذا المنطلق يتبين أن العمل أو الوظيفة والمهنة ينبغي أن ترتبط بسلوكيات أخلاقية حتى تأتي ثمارها على أكمل وجه وأحسن صورة، ولهذا اعتبر السلوك الوظيفي أساس من أساسيات أخلاقيات المهنة، والسلوك الوظيفي يترجم مدى الالتزام بقيم وأخلاقيات العمل الفردية والتنظيمية المسطرة من خلال الجهة الموظفة كالمنظومة الجامعية.

ولهذا كان لأخلاقيات العمل في الإسلام تأثير فعال ونتائج مرئية على مستوى المتغيرات التابعة له وهي الفردية، والانتماء الوظيفي، والأداء الوظيفي (عواد عمر ومحمد أحمد، 2016، ص. 19 . 23)، حيث أثبتت إحدى الدراسات التطبيقية مدى تأثير أخلاقيات العمل الإسلامي بالأداء الوظيفي للعاملين وأسهمت في تناولت العلاقة بينهما، وأوضحت نتيجة الدراسة أنه « كلما زاد تمسك الفرد بأخلاقيات العمل الإسلامية من زاوية الشعور بأهمية وفلسفة العمل، وأهمية الجهد المبذول وجودة العمل، وأهمية الحفاظ على وقت العمل، والتمسك باحترام الرؤساء والرغبة في إشاعة روح التعاون زاد أداؤه الوظيفي » (عواد عمر ومحمد أحمد، 2016، ص. 42، 43 أ).

لتتضح معنا أخلاقيات مهنة التعليم بصفة عامة أنها:« السجايا الحميدة والسلوكيات الفاضلة التي يتعين أن يتحلى بها العاملون في حقل التعليم العام فكرا وسلوكا أمام الله ثم أمام ولاة الأمر وأمام أنفسهم والآخرين وترتب عليهم واجبات أخلاقية » (الرومي، 2009، ص. 83)، والتي تفيد معنى أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي والبحث العلمي المنوطة في شخص وصفة الأستاذ الجامعي من الباب الوظيفي والبحثي لتحقيق الدرجة العلمية في التعليم العالي.

غير أنه يمكننا إدراج تعريف يشمل العام والخاص في مفاهيم أخلاقيات المهنة الجامعية المتعلقة على الخصوص في الأستاذ ودوره البحثي بدرجة أولى أنها: مجموع الآداب والقيم والمبادئ والقواعد التي تحدد في شكل معايير معنوية ومادية، وعلمية فكرية، وحقوقية، تضبط سلوك الأستاذ الباحث الجامعي لتأدية دوره العلمي الوظيفي، في إطار القوانين والمواثيق التي تخدم المهنة الجامعية والبحث العلمي.

وتجدر الإشارة إلى ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية أو البحث العلمي تعبر عن عهد يلتزم به كافة أعضاء الأسرة الجامعية وعلى رأسهم الأستاذ الجامعي والطلاب (خاصة طلاب الدراسات العليا) بأن يحترموا بنود هذا الميثاق ويسعوا إلى تنفيذه بنية وإخلاص لله تعالى للقيم الاسلامية التي ضمنت في محتواه، ثم الأمانة في توثيق العمل بمعطياته الكلية والجزئية وعدم تجاوزها بما يقلل احترام هذه الوثيقة أو يطعن في مصداقية تقريرها.

وفي سبيل تحقيق أساسيات أخلاقيات المهنة بالنسبة للأستاذ الجامعي وهو يؤدي دوره الوظيفي التدريسي والبحثي على مستوى المؤسسة الجامعية المنتمي إليها والتي يمثلها أمام غيرها من المؤسسات الجامعية الأخرى أن يسعى بشكل انفرادي يمثله أو جماعي ينظمه هو بقية أعضاء الهيئة التدريسية باسم المؤسسة بتعزيز وسائل تحقيق أخلاقيات المهنة من خلال تلك الدورات التثقيفية والتدريبة لاستيعاب هذه الأخلاقيات التي تمثل قيم وقواعد البحث العلمي بدرجة أولى، والتي نرى أنها لا تخرج عن مجموع المقومات المرجعية والذاتية والقانونية والتثمينية والممثلة فيما يلي:

1 . استحضار القدوة الحسنة الممثلة في النبي ﷺ في كل خطوة تجسد المهام الوظيفية العامة والخاصة بالتدريس والبحث العلمي، لأن شخصه الكريم أمرنا بالامتثال لأوامره، والتي في غالبها تستحضر الخلق القويم الذي يحقق للأستاذ الجامعي النتاج العظيم فيكون قدوة لطلابه ولغيره من الزملاء، خاصة على مستوى دقة وجودة أعماله العلمية التي تعكس فكره العلمي الأصيل، وتطبيق مبدأ النزاهة و الأمانة العلمية الذي يظهر في توثيقه لكل مصدر ومرجع معلومة أخذ واستسقى منها جودة فكره.

2 . تفعيل الرقابة الذاتية وتنميتها لكل عمل يقوم به أو جهد فكري يقدم على تقدميه، فيحرص على تتبع أخطائه وتوجيه أفعاله للمنحى الصحيح حتى يحقق السلوك المطلوب من دون رقابة خارجية أو عُليا قد يقع من خلالها في حرج عظيم إذا تم اكتشاف مواطن الزلل والانحراف التي يمارسها والتي تدلي بعجز في كفاءته علميًا وعمليًا وخلقيًا.

3 . الانضباط بمواد وبنود المواثيق المنظمة لأخلاقيات المهنة والحرص على تذاكرها لنفسه وغيره من الزملاء والطلاب، والسعي لضبط زبدة هذه المواد في شكل مطوية أو دليل استرشادي يوزع كل سنة على كافة العاملين والمنتمين لهذه المؤسسة، باعتباره الشخص المعني بمثل هذه الأعمال.

4 . سعي المؤسسة الجامعية والوزارة المعنية بتسخير كل المتطلبات المادية والأدبية لمكافأة ذوي السلوك المهني الراقي وتثمين البحث العلمي الجاد من أساتذة على المستوى المحلي أو الوطني حتى يتم غرس قيمة وصورة وأثر الانقياد الأخلاقي للأستاذ فيكونوا بذلك قدوة للغير ، كما وتنمي لديهم قيمة تباحث مثل هذه الوثيقة حتى يأخذوها بعين الاعتبار للتحليل والتقويم في معطياتها.

وفي كل هذا مجموعة وسائل تعزز من اعتبار أساسيات أخلاقيات مهنة التعليم العالي والبحث العلمي في ذات الوقت، كونها تساهم في تصوير المعالجة الشاملة لمعايير السلوك العلمي وقيم الممارسة العلمية التي هي عصب التقدم العلمي الراهن، التي لا سبيل إلى تحصيلها إلا إذا رست على أسس وطيدة من قبيل الأمانة في البحث، والحذر والتدقيق في تسجيل المعطيات والبيانات، واحترام جهد الآخرين، وإعطاء الفرصة للباحثين على اختلاف اجناسهم ومستوياتهم، وترك نتائج الأبحاث العلمية متاحة، فضلا عن تفادي سائر أشكال الانتحال والخداع والتلفيق والسطو والسرقات العلمية (ديفيد، 2005، ص. 7)، هذه الأسس هي في الحقيقة تترجم قيم وقواعد التدريس والبحث العلمي الأساسية، والتي ترتكز في البداية والنهاية على المبدأ الأساسي وهو الأمانة العلمية بمختلف مفاهيمها وتنوع مجالاتها والبعد عما يعاكسها وهي السرقة العلمية والمساس بحقوق الملكية الفكرية، والتي تشكل الالتزام الأول الذي يقع على عاتق الأستاذ الجامعي عند تأدية دوره المهني العلمي الذي يمثل التدريس والبحث والإنتاج الفكري.

ثانيًا: الدور المهني العلمي للأستاذ من خلال الالتزام بقيم وقواعد التدريس والبحث العلمي

يعد الدور المهني الأول للأستاذ الجامعي هو التدريس، الذي ينطوي على أخلاقيات تشمل هذا الدور بذات والوسيلة المكملة له الممثلة في البحث العلمي التي تزيده رصيد علمي ومعرفي للقيام بواجب التدريس على أعلى مستوى، هذا وتعرف أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي بأنها « جملة السجايا الحميدة والسلوكيات الفاضلة التي يتعين أن يتحلى بها الأستاذ الجامعي في مهنته الأكاديمية فكرا وسلوكا أمام كل من الطاقمين: الطاقم التربوي ممثلا في أعضاء الهيئة التدريسية ؛ والإداري ممثلا في أعضاء الهيئة الإدارية، ناهيك عن طلبته الذين يتولى مسؤولية تدريسهم بالدرجة الأولى والإشراف عليهم في مذكراتهم ». (وليد بشيشي ووليد مجلخ، 2018، ص. 6).

ومهنة التدريس الجامعي لها من الآداب والأخلاقيات المهنية مثلها مثل أي مهنة، غير أن هذه الآداب نابعة وبدرجة أولى من الهيئة الجامعية والأستاذ الجامعي في حد ذاته، كون أنه لصورتهم ولمستواهم الذي ينبغي أن ينم عن أخلاق عالية له دور فعال في المجتمع وبكل مستوياته، هذه النظرة وهذا الدور يلمسه الطالب أولا من خلال العطاء العلمي والمعرفي الذي يكون من الأستاذ إلى الطالب في شكل علاقة إيجابية تنم عن مجموعة من القيم الأخلاقية بداية من الاحترام إلى تقدير الكفاءة وصدق وأمانة المعلومة التي يفيد بها الأستاذ الطالب وغير ذلك من القيم حتى تتكون لدى هذا الطالب مواصفات الروح والفكر العلمية وقوة التفكير الانتقادي والابداعي والتحليلي لكن بضوابط أخلاقية قيمية تتمحور حول النزاهة والأمانة العلمية التي ينتقيها لبلورة هذا الفكر العلمي البحثي، وهنا تكمن وظيفة الأستاذ الجامعي خلال الاشراف والتوجيه والتأطير للطلبة بنقل روح الأمانة العلمية منه إليهم، فيغرسها من خلال تكثيف التطبيق البحثي بخصوصها حتى يحترس الطالب في مستقبله المهني لذات المبدأ ويؤدي مهنته بأمانة علمية وعملية.

هذا ويقع على عاتق الجامعة تحديد القيم ذات الأولوية وترسيخها في أذهان أعضائها من طلاب وأساتذة وموظفين وإداريين وفنيين، التي من خلالها تضبط سلوكياتهم ويكون لأدائهم الوظيفي الدور المتناسب مع مهام المؤسسة، ذلك أنه: « بالقيم تحدد المعايير والمواصفات الشخصية والجماعية التي تؤثر على موقف وسلوك الملتزمين بها » (إيف تشابوز وآخرون، 2015، ص. 39).

إذا فأعضاء هيئة التدريس هم أصحاب الدور الهام في إنجاز العملية التعليمية وتحقيق جودتها التي تعد مطلب وهدف أساسي للمؤسسة التي يعملون بها (الجامعة)، فهم رأس المال الفكري الذين يشغلون أنفسهم في التأمل والبحث العلمي وتعتمد عليهم الكلية اعتمادا كاليا في إعداد طلبتهم للحياة العملية، وجودة عضو هيئة التدريس تمثل تأهيله العلمي وإنجازاته (وليد بشيشي ووليد مجلخ، 2018، ص. 12) التي ينبغي أن يحرص على إخراجها للوجود العلمي والتعليمي والرؤى الناقدة في أفضل الصور المنهجية، التي تقتضي الأخذ بعين الاعتبار وفي المقام الأول توثيق كل ما تم الرجوع إليه في اعداد هذا البحث حتى يحقق الأمانة العلمية المطلوبة ويبلور النزاهة وحقوق الغير الفكرية في قالب يفعل الاحتكام الخلقي والسلوكي لهذا العضو العلمي في تحقيق دوره الوظيفي.

هذا ونجد أن التطور التكنولوجي السريع الذي أثر وبدرجة عالية على سهولة الحصول على المصادر العلمية عن طريق شبكة الاتصال والمعلومات، أو ما يسمى بالنشر الإلكتروني قد زاد من اضمحلال الجودة المطلوبة في البحث العلمي وجديته وأصالته، وهو الحال الذي تراه العديد من البحوث العلمية المنشورة التي تعتمد نفس الأفكار ونفس النتائج، نظرا للفجوة الحاصلة بين قيمة تحصيل الجودة للبحث وبين التزام الباحث بقيم وقواعد أخلاقيات البحث التي تمنعه من تكرار نفس أفكار الباحثين الآخرين، أو سرقة أفكارهم أو جزء من أعمالهم العلمية بما يمس بمبدأ الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية، التي تعتبر المبدأ الأساسي لتحقيق جودة الإنتاج البحثي.

وبما أن لحقوق الملكية الفكرية . التي تتمحور حول مفاهيم النزاهة والأمانة العلمية . ارتباط وثيق بفكرة الأخلاق، أين أشار وأكد التاريخ على أن احترام حقوق المؤلف هو عمل وتصرف أخلاقي، فالغاية الخلقية كما يراها " دوركايم " يجب أن تكون امتداد للعلم والذي يسبق العمل (عجة الجيلالي، **2012**، ص. 85 . 87)، فالآكد أن تكون لهذه الحقوق المجال الأهم والحساس فيما يتعلق بآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية الممثلة في البحث العلمي المنوط بمهام الأستاذ الجامعي، لتحقيق دوره الوظيفي بفعالية قوامها السلوك الخلقي. المعايير الخلقية والقانونية المرشدة للسلوك المهني

فالأخلاق ليست منتوجا اجتماعيا فقط، بل هي قواعد وغايات توجه عمل الإنسان وتجعله علما، حيث إن وراء كل فكرة خلفية أخلاقية، وهذا ما أدى إلى التحام حقوق الملكية الفكرية بتاريخ الأخلاق والأمثلة على ذلك عديدة (عجة الجيلالي، **2012**، ص. 87 أ).

لنخرج بحوصلة لهذا المحور وهي أن قواعد السلوك الوظيفي الممثلة في إرساء مبادئ الانضباط الوظيفي والشفافية والنزاهة والأمانة والموضوعية والكفاءة العلمية، المتعلقة خاصة بالجانب العلمي البحثي هي من القواعد التي تحقق الدور الوظيفي الفعال لمهنة التدريس والبحث العلمي للأستاذ الجامعي، وترتقي بها لمصاف الجودة العالمية المرجوة، والتي سعت الجزائر إلى ضبطها من خلال الوزارة الوصية ورسمت لذلك دليل وطني جديد للجودة الداخلية في التعليم العالي يتضمن مجمل المقاييس والمعايير التي تتباحث مضمون الجودة ممثلة في 7 مجالات تشكل النشاطات الموجودة عادة في المؤسسة الجامعية والتي من بينها مجال البحث والذي تضمن 17 مرجعا و32 معيار (اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، 2016، ص. 4) ، هذا وقد أثبتت أخلاقيات البحث العلمي دورها في تجويد مخرجات الدراسات العليا (حسين أحمد الطروانة، 2014، ص. 2 وما بعدها)، والتي لا تتأتي إلا من خلال التقيد بالأمانة العلمية التي أجمعت عليها مختلف المدونات والمواثيق الأخلاقية، كونها تحتل مكانة هامة في إنتاج وتحليل وتقرير المعطيات والنتائج التي تتزامن وجوانب عديدة في إرساء العملية البحثية وتشكل أهم قاعدة في العلم، ومن دونها يستحيل المضي في إنجازات العلم وغاياته مع خطى الخداع والتلفيق ونقض الصدق.

المحور الثاني: المقارنة والمقاربة لمواثيق أخلاقيات المهنة عربياً في تحقيق النزاهة والأمانة العلمية

أولاً: النزاهة والأمانة العلمية من خلال ميثاق أخلاقيات المهنة الجديد في الجزائر

جاء بعد ديباجة ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية لسنة 2021 للجمهورية الجزائرية، في أول موضوعات التي افتتحت بعنوان الأسس الأخلاقية؛ أنه يجب على الجامعة، من خلال مهامها المتعددة والتي من ضمنها (التدريس . البحث . خدمة المجتمع . توفير الخدمات . الخبرة) تحديد واحترام قيمها الأخلاقية الأساسية، والتي يجب تطبيقها من قبل جميع، وهي في الحقيقة عبارة عن مبادئ متكاملة تخدم بعضها البعض من حرية أكاديمية والاحترام المتبادل والتقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي البناء والمسؤولية والكفاءة والنزاهة والأمانة العلمية.

وبما أن الموضع مسطر لتدارس هذا المبدأ الأخير الذي يترجم مجموع هذه القيم ويخدمها ويكملها، نذكر ما جاء تحت البند رقم 1 . 5 من وثيقة الآداب والأخلاقيات الجامعية، المعنون بـ: النزاهة والأمانة: « إن السّعي لتحقيق النزاهة والأمانة الناجمتين عن الكفاءة، تقتضيان من أفراد الأسرة الجامعية رفض الفساد بجميع أشكاله، والسرقات العلمية، وجميع حالات تضارب المصالح.

تتجلى النزاهة أيضًا في الاستخدام الحكيم للأسرة الجامعية للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لها » (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) .

هذا وقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى التأكيد على ذلك من خلال العديد من الأعمال والأشغال التي هي من صميم مهام المجلس الوطني لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، حيث أشارت وثيقة « الجامعة، مجتمع وقيم » الصادرة عن ذات المجلس إلى أن إقرار المؤتمر العالمي للتعليم العالي في بيانه الصادر في 28 جويلية 2009 في الفقرة 23 التي جاء نصها يؤكد ما يلي: « يتطلب مجتمع المعرفة تمايزًا متزايدًا في الأدوار داخل أنظمة ومؤسسات التعليم مع أقطاب وشبكات التميز في مجال البحوث والابتكارات في التعليم وانتهاج طرق جديدة لخدمة المجتمع »، ووضحت أن الفكرة الأساسية للتمايز على حقيقتها يجب أن ترتبط بثلاثة مفاهيم أخرى مهمة منها مفهوم الجودة، وأن الأسرة الجامعية المتكونة من (أساتذة ، باحثون، طلاب، إداريون، فنيون) ينبغي أن يكونوا على اهتمام كبير بجودة الخدمات التي تنتجها المؤسسة الجامعية لصالح وخدمة مختلف مكونات مجتمعها، فجودة التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يغطي جميع وظائفها وأنشطتها استنادًا إلى مبدأ التقييم المستمر (تقييم ذاتي) وخارجيًا (من خلال هيئات مستقلة) وتتوافق عمليات هذا التقييم مع مفهوم ضمان الجودة، الذي تلعب آداب وأخلاقيات المهنة دورًا مهمًا في منع أي انحراف محتمل قد يحدثه مفهوم الريادة في الجامعة (عباس قارة عتيقة ياسمين وآخرون، 2019، ص. 2، 3).

هذا وقد أشارت وأكدت ذات الوثيقة على أن القيم المهنية، والتي تدخل في ضمن مهمة الجامعة للسهر على تطوير القيم المهنية المتعلقة بالجامعة، وهي عديدة نذكر ما يتعلق بموضوع هذه الدراسة المسؤولية والكفاءة والنزاهة العلمية والملكية الفكرية والاستقامة والإنصاف (عباس قارة عتيقة ياسمين وآخرون، 2019، ص. 5، 6).

ففي ما يتعلق بالمسائل العلمية التي تبقى حصريًا من اختصاص الأساتذة الجامعيين، يقع أيضا على كاهل المؤسسة الجامعية ضرورة إحداث توازن جيد لهذه الحاجة العلمية من خلال تطوير التسيير الإداري والمنهجي لكل ما يتعلق بآداب وأخلاقيات البحث العلمي الذي ينتجه الأستاذ الجامعي، الذي ينبغي بالضرورة أن يكون فيه تكامل غير منفصل بين ما هو كفاءة ونزاهة وأمانة علمية كقيم، لنحقق قيم أخرى في نطاق الملكية الفكرية والإنصاف والعدالة، فالبحث الذي يخلوا من النزاهة والأمانة العلمية يسيئ للصفة الصادقة والدقة العلمية لهذا المنتوج المعرفي، وبه قد يدلي على عدم الكفاءة والمسؤولية للباحث لوجود شكل من أشكال السرقة العلمية مثلاً أو الانتحال، التي لا تقييم احترام لحقوق الغير من الباحثين أو المفكرين أو المخترعين ويهضم حقوق الملكية الفكرية لهم، وهو ما يستدعي رفض الفساد داخل المنظومة البحثية للتعليم العالي بجميع الأشكال والطرق، حتى نحقق خلق الاستقامة والإنصاف وإرجاع الحق لصاحبه.

وفي تطبيق آداب وأخلاقيات المهنة وتطويرها، والامتثال لمواثيقها مساحة للبعد عن كل هذه القيم السيئة التي تهدر قيمة الباحث والمؤسسة الجامعية على حد السواء، وتحقق أفضل النماذج للاقتداء، وعلينا كباحثين وأساتذة السعي إلى تطبيق ذلك والمبادرة إليه قبل الآخرين، من خلال تحسين جودة إنتاجنا العلمي التي تضفي وتترجم لامحالة الامتثال لمجوعة هذه القيم والعمل على تفعيلها وتحقيق الاحترام لبيئة المؤسسة المستخدمة (الموظفة) بين بقية مؤسسات التعليم والبحث العلمي داخليًا أو دوليًا.

وفي خضم التأكيد على ذات الفكرة نوه المجلس إلى ضرورة الامتثال للقواعد والآداب الأخلاقية التي تم تحديثها في الميثاق المعدل، فقد أثري بمحور لم يكن في الميثاق السابق، يحمل تذكيرًا بالأخطاء والعقوبات المنصوص عليها في هذا الميثاق التي تتعلق بشكل أكبر بعدم الامتثال للقواعد الأخلاقية والقانونية، أكثر من ارتباطها بانتهاك المبادئ الأخلاقية، وأن هذا الإثراء جاء رغبة في الارتقاء بالجامعة الجزائرية إلى مستوى المعايير الأكثر تطلبًا، وهو ما يلزم معه التسلح بهذا الميثاق الأخلاقي والمعنوي والمهني لكافة أعضاء الأسرة الجامعية والعمل على التنفيذ الفعلي لهؤلاء الأعضاء بمضامينه الأخلاقية حتى لا تبقى مجرد قواعد مكتوبة بحبر على ورق (الشريف بن ناجي، 2020، ص. 10 . 21).

ومن باب التفعيل لما جاء في مضمون الميثاق الذي تكلم على قيم النزاهة والأمانة العلمية، تم إعداد مستخلص لخطة العمل لسنة 2020 المعد طبقا لتعليمة السيد الوزير الأول رقم55 بتاريخ 22 فيفري 2020، المتعلق بتفعيل عمل الحكومة، الملف 1، فيما يتعلق بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها عن طريق هيئة التنفيذ (المسؤولة) ممثلة في الخبراء والإعلاميون الملحقون بالندوة الجهوية للشرق، بالتنسيق مع المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية، وبالتعاون مع مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، وذلك بالعمل على الوصول لنتائج النشاط التي كانت نهاية التشغيل بخصوصها في جوان 2020، والمتمثلة في (الرابط الإلكتروني للوزارة التعليم العالي والبحث العلمي):

. تصميم وانتاج تطبيق رقمي على الهاتف المحمول مخصص للسرقة العلمية.

. دليل الحلول البرمجية لمقارنة الأعمال

. دليل إجراء المعالجة

. اختبار على الخط حول السرقة العلمية

. مجموعة موارد إعلامية للوقاية

هذا وقد تم الإفصاح عن إنجاز المهام الموكولة من قبل المجلس الوطني عن طريق لجان خبراء في الندوات الجهوية الجامعية الثلاث والتي كانت باختصار كالتالي (الشريف بن ناجي، 2020، ص. 22 . 29):

1 . إنجازات اللجنة التقنية من الندوة الجهوية الجامعية بالغرب:

أين تم تطوير وتنفيذ تطبيق على الأندرويد للهاتف المحمول بمسمى: « قوانين جامعية وتطبيق من أجل ترقية القواعد المنظمة للجامعة والقيم الأخلاقية »، وهو تطبيق متاح أيضًا على شكل مستند نصي PDF، عرض تقديمي PPS، الويب.

2 . إنجازات اللجنة التقنية من الندوة الجهوية الجامعية للوسط:

تصميم دروس عن بعد في الآداب والأخلاقيات للطلبة الليسانس والماستر، وبخصوص طلبة الدكتوراه تعلقت دروس الأخلاقيات والآداب المتعلقة بالبحث، على الخصوص فيما يتعلق بمحاربة السرقات العلمية، التجريب، استخدام البيانات، المنشورات...الخ.

3 . إنجازات اللجنة التقنية من الندوة الجهوية الجامعية للشرق:

والتي عنيت بمعالجة ظاهرة السرقات العلمية وكانت مقسمة إلى جوانب ثلاث:

أ/ مراجعة / تعديل القرار الوزاري رقم 933 تاريخ 28 جويلية 2016، المتعلق بالسرقة العلمية.

ب/ إنتاج وثيقة إرشادية « دليل » حول السرقة العلمية، تهدف إلى أن تكون نظاما مرجعيًا شاملاً على المستوى الوطني، يرافق ويشرح القرار رقم 933 المعدل والمكمل.

ج/ إنتاج تطبيق على الهاتف المحمول أندرويد، مسمى بـ: « الصرامة، الأخلاقية، مصادر، المنشورات، الدراسات، المداخلات، الأعمال العلمية »، كتطبيق تفاعلي للمساعدة في المعرفة والوقاية ومحاربة السرقات العلمية.

كما قد تم تفعيل مطلب معالجة السرقات العلمية الذي عنيت به اللجنة التقنية من الندوة الجهوية الجامعية للشرق، وتمثلت مخرجاته في أن تم تعديل القرار المتعلق بالسرقة العلمية إلى ما يساهم في مكافحتها وذلك بالقرار رقم 1082، المؤرخ في: 27 ديسمبر 2020، الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وهذا يعد خطوة ناجعة ووسيلة معتبرة في الانقياد والالتزام بمضمون ميثاق آداب وأخلاقيات البحث العلمي والتي تعد الأمانة العلمية من أحد مبادئه وقيمه المتعلقة بالبحث العلمي وحماية حق الملكية الفكرية وتحقيق الجودة وغير ذلك.

وفي المقابل حرص الجامعة الجزائرية على وضع حد للفساد العلمي ومواجهته بقوانين صارمة، سواء على مستوى الوثيقة أو القوانين العقابية الخاصة، حتى يتدارك من خلالها الأستاذ الجامعي والباحث العلمي ومن في حكم هذه المنزلة العلمية، أي إنزلاق أو انحراف عن المسار الوظيفي المطلوب، والخلقي للمهنة والمهام البحثية المضمنة فيها.

ثانيًا: ميثاق أخلاقيات المهنة بجامعة الملك سعود والإمارات العربية المتحدة « النزاهة والأمانة العلمية »

إنطلاقا من نص المادة الخامسة والأربعون (45) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات بالمملكة العربية السعودية الوارد برقم (60) بتاريخ: 2 / 6 / 1414هـ، التي تحدد أعضاء هيئة التدريس بأنهم: « الأساتذة والأساتذة المشاركون والأساتذة المساعدون »(مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2015، ص. 48)، المعدلة بقرار مجلس الوزراء رقم 183 بتاريخ 1 / 3 / 1441هـ في المادة رقم 1: التي جاء مضمونها أن « أعضاء هيئة التدريس: هم الأساتذة والأساتذة المشاركون والأساتذة المساعدون ويعد في حكم أعضاء هيئة التدريس المحاضرون والمعيدون » (الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعة بالمملكة العربية السعودية، 2020، ص. 5).

وهي ذات المادة المرقمة بـ (1) من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين التي تحدد أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم (مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2015، ص. 273 أ)، والتي مجموعها يؤكد بأن العضو المعني بهيئة التدريس والبحث العلمي هو الأستاذ الجامعي والذي يقع على كاهله ضرورة الالتزام لمبادئ البحث العلمي وأخلاقيات المهنة الجامعية.

وفي خضم التأكيد على ذلك نجد أن المادة 38 من ذات اللائحة تحدد الواجبات المقررة على عضو هيئة التدريس، وذلك بأن يتصف بالصفات الآتية: «

1 . الأمانة والخلق القويم وأن يلتزم بالأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك والآداب المرعية وأن يرتفع عن كل ما هو مخل بشرف الوظيفة؛

2 . متابعة ما يستجد في مجال تخصصه، وأن يسهم من خلال نشاطه العلمي في تطوير تخصصه؛

3 . أن ينقل لطلابه أحدث ما توصل إليه العلم في مجال تخصصه، ويثير فيهم حب العلم والمعرفة والتفكير العلمي السليم... » (مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2015، ص. 297 ب).

هذا وقد أحالت ذات اللائحة الأستاذ المخل بواجباته إلى التأديب التي نصت عليها المواد من 82 إلى 91، من كتاب يشمل كل ما يتعلق بـ« نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه »، والتي من ضمنها الإخلال بالأمانة والخلق القويم وما يتعلق بالالتزامات المسطرة في الأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك والآداب المرعية (مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2015، ص. 318 . 323 جـ).

كما أكد على ذات المبدأ الميثاق المتعلق بالقواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي، في المادة الأولى (1) التي جاءت توضح المصطلحات وتعريفات هذه الوثيقة (مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2015، ص. 12، 13 د) فـ2:

منها أن الباحثون هم: « القائمون بمهام البحث العلمي وإجراءاته وأنشطته من منسوبي الجامعة (أعضا هيئة التدريس والباحثين والطلاب) والمتعاقدين والمتعاونين معها ».

وعرف العالمون بالبحث العلمي في ف3 بأنهم: « هم جميع الأشخاص بمن فيهم الباحثون الذين لهم علاقة بالبحث، أو المشروع البحثي، بصفتهم الشخصية، أو الاعتبارية مثل: الطلاب، ومساعدي البحث، والفنيين، والإداريين، والمحكمين »

وفي الفقرة رقم 7 وضحت المقصود بالنزاهة البحثية بأنها: « هي الالتزام بمجموعة من القيم الأخلاقية العلمية، والمعايير المهنية، في ممارسة البحث العلمي بما يضمن إنجاز العلمية البحثية بموثوقية ودقة ».

وأشارت الفقرة 8 إلى المقصود من التجاوزات السلوكية في البحث العلمي: « القيام باختلاق البيانات، أو النتائج، أو تزييف، وتحريف الإجراءات البحثية للوصول إلى نتائج محددة لا يدعمها البحث، أو الغش من خلال انتحال أفكار الآخرين وسرقتها، أو الاقتباس المخلّ، أو إعادة تدوير إنتاج بحثي سبق نشره للشخص نفسه، أو للآخرين، أو إغفال ذكر أسماء المشاركين في البحث، أو إضافة أسماء أشخاص لم يشاركوا في البحث، أو غير ذلك من الأخطاء، أو المخالفات ».

وألزمت المادة (6) الجامعة بالعديد من الالتزامات فيما يتعلق بتنفيذ هذه الوثيقة، أين جاء مضمون الفقرة 2: « تلتزم الجامعة بأعلى المعايير والممارسات الأخلاقية، والأمانة العلمية، والنزاهة المهنية في البحث العلمي، والمحافظة عليها، والتعامل بحزم مع أي تجاوزات سلوكية لمن يقع تحت نطاق تنفيذ هذه الوثيقة طبقا للمادة الثالثة منها ».

كما وأكدت ذات المادة في فقرتها 7، ضرورة التزام الجامعة بالأخذ بفكرة تعزيز قدرة الباحثين والطلاب وتدريبهم على الممارسات الاخلاقية في مجال البحث العلمي (مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2015، ص. 21 هـ) وهذا جانب جد إيجابي للوثيقة من حيث أنها حددت خطوة التفعيل المهم للوثيقة وكذا إمكانية تطويرها من خلال ما قد يكتشف خلال هذه التدريبات التي تنال الحيز التطبيقي الذي يلامس إيجابيات هذه الممارسات الاخلاقية أو يكشف سلبياتها.

وحرصت الوثيقة على توثيق جميع التزامات الباحثين في المادة الثامنة (8)، كما وورد ضرورة إعلام الأستاذ الجامعي المشرف للطالب لمبدأ الامانة والنزاهة العلمية وذلك في الفقرة أ /4 أين أكدت على أنه يقع على كاهل الأستاذ المشرف التزامات المشرف الأكاديمي من بينها: تنمية سمات الباحث العلمي وخصائصه في الطالب، ولا سيما الجدية، الصبر، والمثابرة، والأمانة العلمية، وحفظ حقوق الملكية، وتقدير جهود الآخرين، واحترام الآراء... إلخ (مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2015، ص. 25 و)، كما وألزمه بحقوق الملكية الفكرية الواردة في المادة 09 من هذه الوثيقة عند النشر من الرسائل العلمية.

ومن باب التفعيل للميثاق والتجديد فيه بما يتلاءم والتطورات المسجلة والرقي بالعمل عليه، أصدر معالي مدير جامعة الملك سعود قراراً في 01 / 07 / 1434هـ، بتشكيل لجنة أخلاقيات البحث العلمي بالجامعة لتقوم بدور اللجنة المحلية إضافة إلى قيامها بالعديد من المهام التي حددها القرار وهي (لجنة أخلقيات البحث العلمي بجامعة الملك سعود):

1 . تشكيل اللجان الفرعية لأخلاقيات البحوث على المخلوقات الحية بالجامعة .

2 . متابعة أعمال اللجان الفرعية، ومدى التزامها بالأنظمة واللوائح.

3 . اعتماد أو تعديل أو رفض ما يرفع إليها من توصيات من اللجان الفرعية.

4 . تسجيل البحوث التي تم الموافقة على إجرائها من الناحية الأخلاقية، بما يتفق مع نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية ولائحته التنفيذية في قاعدة بيانات، ورفعها إلى اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .

5 . المتابعة الدورية للبحوث التي تمت الموافقة عليها للتأكد من التزام الباحثين بضوابط أخلاقيات البحث العلمي وفق القواعد ذات العلاقة في المملكة ومن أهمها نظام أخلاقيات البحث على الكائنات الحية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 59) وتاريخ 14 / 9 / 1431هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عام 1433هـ.

6 . رفع ما تراه اللجنة من ملحوظات على اللائحة التنفيذية لنظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية إلى اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية.

7 . تشكيل اللجنة الفرعية لدراسة قضايا أخلاقيات البحث العلمي بالجامعة .

8 . إعداد القواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي بالجامعة، ومراجعتها وتحديثها .

9 . نشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي بالجامعة وتشجيع الفعاليات ذات العلاقة للتعريف بدور لجان أخلاقيات البحث العلمي والتعريف بأهمية التقيد بالأحكام الواردة في النظم واللوائح المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي.

10 . اعتماد ورفع توصيات اللجان الفرعية بخصوص العقوبات على المتجاوزين لأخلاقيات البحث العلمي إلى الجهات ذات الصلة داخل أو خارج الجامعة وفق ما تراه اللجنة.

11 . التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالجامعة فيما يخص أعمال لجان أخلاقيات البحث العلمي مثل عمادة البحث العلمي ولجنة الترقيات بالمجلس العلمي، وأي جهات أخرى تراها اللجنة.

وقد قامت اللجنة المحلية لأخلاقيات البحوث بجامعة الملك سعود (قبل تشكيل اللجنة العليا لأخلاقيات البحث العلمي) بوضع لائحة داخلية، تنظم العلاقة بين عمل اللجنة واللجان الفرعية بكليات الجامعة المختلفة، حددت فيها آلية العمل لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والباحثين، ونشر ثقافة أخلاقيات البحوث بالجامعة، وقد صدر قرار مجلس الجامعة رقم 4 / 4 / 34 في جلسته الرابعة لعام 1433 - 1434هـ، والمنعقدة بتاريخ 25 / 02 / 1434هـ، بالموافقة على اللائحة.

كما قامت اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي في العام 1439هـ، بمراجعة وتحديث اللائحة الداخلية للجان أخلاقيات البحث العلمي، وتضمنت التعديلات إعادة هيكلة اللجان الفرعية لأخلاقيات البحوث على الكائنات الحية، وتعديل صلاحياتها، وقد وافق مجلس الجامعة في جلسته الأولى للعام الدراسي (1438 - 1439هـ) على التعديلات التي وردت باللائحة.

وأما بخصوص ما ورد في اللائحة الداخلية المعدلة للجنة أخلاقيات البحث العلمي، نجد أنه أعيد تكوين منظومة أخلاقيات البحث العلمي بالجامعة كما هو مبين في الشكل الآتي، والذي تأتي في قمته اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي و مكتب الأمانة:

اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي

1434هـ

اللجنة الفرعية لأخلاقيات البحوث على الإنسان	اللجنة الفرعية لأخلاقيات البحوث على الحيوان	اللجنة الفرعية لأخلاقيات الإنسانية والاجتماعية	اللجنة الفرعية لدراسة قضايا اخلاقيات البحث العلمي

وتختص اللجنة الفرعية لدراسة قضايا أخلاقيات البحث العلمي بدراسة القضايا المتعلقة بالإخلال بأخلاقيات البحث العلمي بالجامعة والرفع بتوصياتها إلى اللجنة الدائمة واقتراح المعايير والضوابط والآليات التي تسهل تقييم الحالات وتساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

وقد قامت اللجنة بدراسة العديد من الحالات من عام 1435هـ إلى عام 1442هـ بلغ عددها ما يقارب 202 حالة جاء تفصيلها موضح في الشكل البياني التالي كما هو وراد عن أمانة اللجنة الدائمة للبحث العلمي بالسعودية (الأمانة العامة للجنة أخلقيات البحث العلمي، موقع جامعة الملك سعود):

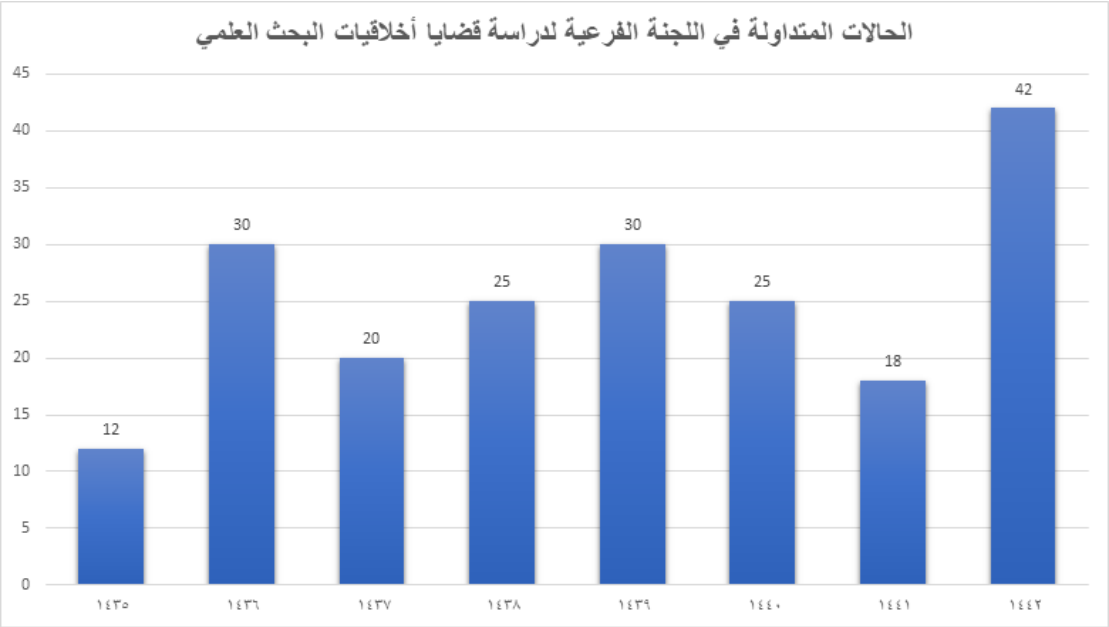

وعلى سبيل عرض التجارب العربية فيما يتعلق بوثيقة أخلاقيات البحث العلمي، نجد في وثيقة أخلاقيات البحث العلمي لوحدة ضمان الجودة بجامعة طنطا، تذكير وتأكيد على ضوابط وشروط إجراء البحوث، والمضمنة في البند السادس عشر (16) أين فصلت في شروط التوثيق والنشر والإعلام، والتي بهم تتحقق قيم النزاهة والأمانة العلمية والجودة وتتمثل فيما يلي (هالة أحمد فؤاد وآخرون، 2018، ص. 11):

. تقع المسئوليات الأخلاقية لتوفير ونشر نتائج البحوث على عاتق فريق البحث والكلية التابع لها.

. عند النشر يجب أن يتم التحقق من توافر المعايير العالمية المعترف بها الخاصة بالتوثيق والنشر.

. لا يجوز إطلاقًا الإساءة لسمعة أي من الخاضعين للبحث أو الكلية او الجامعة عند نشر وتوثيق نتائج البحث مع المحافظة على الجوانب السرية.

هذا وجاء في وثيقة السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة الصادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تمثل ضابط قانوني يحكم الأستاذ الجامعي كموظف عام أيضًا، والتي أخرجت بقرار من مجلس الوزراء رقم (15) لسنة 2010، أن مفهوم السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة هو: « قيام الموظف بأداء واجباته الوظيفية بأمانة ونزاهة موضوعية، والعمل باستمرار على تحقيق أهداف الجهة التي يعمل بها، وأن تكون ممارسته في حدود الصلاحيات المخولة له، وأن يؤدي عمله بحسن نية، متجردا من سوء القصد أو الإهمال أو مخالفة القانون، أو الضرر بالمصلحة العامة، لتحقيق مصلحة خاصة له وللغير » (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بالإمارات العربية المتحدة، ص. 15).

وأما فيما يتعلق بالقيم الأساسية المحددة للسلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة الواردة في ذات الوثيقة، فجاءت تتضمن مجموعة من العناصر منها: الامتياز والاجتهاد والنزاهة والصدق والموضوعية والحيادية والكفاءة، بغية التعزيز من أداء القطاع الحكومي من جانب، ولأنها تكسب الموظف العام احترام الرؤساء والزملاء والمتعاملين معه من أفراد المجتمع، وفي سبيل تحقيق ذلك كان لزامًا على الموظف العام تأدية واجباته الوظيفية بسلوك المسلك اللائق الذي يتفق ومعايير السلوك المنصوص عليها في قانون الموارد البشرية ولائحته التنفيذية، بالتصرف في جميع الأوقات بطريقة تعزز القيم الأساسية والنزاهة والسمعة الطيبة للدولة (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بالإمارات العربية المتحدة، ص. 16 . 19 أ)، وأكدت الوثيقة على ضرورة التزام الموظف العام بالخدمة والتي تشمل ما يلي:

1 . التزام الموظف بتنفيذ واجباته الوظيفية العامة بشكل شخصي، بناء على مبدأ المسؤولية والكفاءة الفردية.

2 . التزام الموظف بتنفيذ الواجبات العامة بدقة، وبشكل جدير بالثقة وبنية حسنة.

3 . التزام الموظف بتنفيذ الواجبات العامة، والقيام بها بشكل فوري وسريع، أو ضمن فترة زمنية معقولة، وفقا لأفضل الممارسات.

4 . يقع على عاتق الموظف العام الالتزام بالقيام بأي واجب يكلف به، حتى لو كان خارج نطاق واجباته ومسؤولياته المعتادة، ولا يمكنه رفض القيام بمثل ذلك الواجب، طالما صدر بتعليمات من رئيسه المباشر في العمل.

5 . يقع على عاتق الموظف العام الالتزام بالقيام بواجباته بكفاءة، ووفقاً لأفضل الممارسات، أو وفقاً لأية مقاييس مقررة.

6 . التزام الموظف بتحقيق الامتياز في الأداء الفردي وفي أداء الفريق، من خلال تحسين معرفته ومهارته وكفاءته وتطويرها (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بالإمارات العربية المتحدة، ص. 20 . 23 ب).

ومن خلال هذه الالتزامات تتضح ضرورة المحافظة على تحسين معرفته ومهارته وكفاءته بما يمنع أي انحراف على هذا الأداء كما في حال الأستاذ الجامعي الموظف الذي تلزمه الأمانة العلمية على تحسين معرفته ومهارته وكفاءته حتى لا يضع نفسه موضع سرقات علمية نتيجة عدم كفاءته أو تحسين مستواه التعليمي وغير ذلك.

فالوثيقة هذه تنمي في الموظف العام روح المسؤولية العلمية والعملية، والتمسك بالأخلاق السامية في التعامل مع مرؤوسيه وزملائه في العمل، أو متلقي الخدمة وفق القيم الأساسية للموارد البشرية، وتقديم أفضل الخدمات لمتلقي الخدمة لتعزيز الثقة والمصداقية في القطاع الحكومي (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بالإمارات العربية المتحدة، ص. 12 جـ).

لنخرج في آخر هذا المحور الذي عمد إلى تقريب نصوص المواثيق المتعلقة بآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية والبحث العلمي في الجزائر، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال إلى التالي:

. أن الجامعة الجزائرية على غرار الجامعتين سعت وبكل جهد إلى تحقيق مضمون مثل هذه المواثيق، والدليل سعيها إلى تعديل الوثيقة إلى آخر السنة الماضية، وإخراج قانون مكافحة السرقات العلمية، حتى يضع حد لكل متجاوز لمبدأ الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية؛

. كما أن تنصيب لجان مختصة في أخلقة البحث العلمي على المستوى الجهوي (قرار رقم 991 المؤرخ في 10 ديسمبر 2020 المتضمن إنشاء لجان آداب وأخلاقيات المهنة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي) من باب الرقابة التطبيقية لهذا الميثاق وما يتضمنه من مبادئ قيمة سلوكية منصفة للمهنة والبحث العلمي، يعد إضافة مستحسنة من الوزارة المعنية وتشريعاتها في سبيل الترقي بمضامين هذه الوثيقة وتفعيلها؛

. لمسنا في المقابل من استقراء نصوص ميثاق أخلاقيات المهنة التي حددتها جامعة الملك سعود ريادة في المجال، من خلال ما سخرته من تسطير منظم ومحكم ومنهجي لبنود الميثاق ما يمنع تعدد الثغرات فيه، وشملت في الميثاق كل ما يمثل الأخلاق والمعيار العام التي تخدم هدف المؤسسة الجامعية، كما وجدنا فيه الحرص في توجيه بنوده لكل أعضاء الأسرة الجامعية كل باسمه ودرجته واستحقاقاتها من أعضاء هيئة إدارية إلى أعضاء الهيئة التدريسية بدرجاتهم إلى طلاب الدراسات العليا، وهو ما لم نجد تفصيله في ورقة ميثاق الجامعة الجزائرية، كما وخصصت أخلاقيات محددة بشكل عام تخدم كل التخصصات العلمية إلى جانب القوانين والمواثيق الخاصة بأخلاقيات البحث الجامعي التي تحكم كل تخصص على حدا؛ لتشكل بذلك جملة من المتغيرات في الجوانب التطويرية، سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي، وهو ما حقق لها نقلة نوعية من خلال الدخول إلى تصنيف « شنغهاي » العالمي ضمن أول (500)جامعة عالمية في 2009 (أماني بنت باني بن باني القحطاني، 2019، ص. 85)،

. تأكيد الجامعة الجزائرية الممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أن الأمانة العلمية مبدأ مرسخ في أدبيات وأخلاقيات المهنة الجامعية، وفي جميع المواثيق أو القوانين أو القرارات التي تتضمن ذلك، في شكل نظري موضوعي، أو في شكل دليل عملي مهني لذلك، كما كانت رائدة في مجال تثمين الأبحاث التي تنصب على توجيه أخلقة المهنة الجامعية، وهو ما شهده عدد الملتقيات والمؤتمرات المنعقدة لتباحث مضامين هذا الموضوع، كما يبرز تثمين الوزارة المكلفة بالبحث العلمي

بمختلف التأليفات والمنشورات العلمية المنصبة على تثمين العمل بأخلقة المهنة وترقيتها، أو من خلال تحسين جودة العطاء البحثي والفكري للباحث والأستاذ الجامعي التي تتبنى الدعوة إلى العودة للعمل بأخلقة الحياة الجامعية التي تدخل في صلب اهتمامات القطاع، وتتناسق بعمل المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية (وثيقة شكر وتقدير لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، تحت رقم: 269 / أ.خ.و / 2022)، التي تجد ارتباط وثيق بتحسين السلوكيات المنهجة للبحث العلمي، الذي من خلالها يحصل ترقي في الأداء الوظيفي فيشهد للجامعة كهيئة ومؤسسة قيمة شرفية بين بقية المؤسسات أخرى أو مثيلاتها على المستوى الداخلي والخارجي.

الخاتمة:

تخلص في الأخير هذه الدراسة التي ارتكزت على إبراز مواطن التنصيص لأهمية أخلقة المهنة الجامعة بصفة عامة، وضرورة الاحتكام لمبدأ النزاهة والأمانة العلمية لتحقيق جودة علمية تناقض حجم السرقات العلمية كسلوك غير أخلاقي ينبغي ألا يقع فيه الأستاذ والباحث الجامعي باعتباره العضو الجامعي المكلف بالبحث العلمي، وجودة الإنتاج الفكري حتى يتحقق الأداء الوظيفي المقبول والمحمود للمؤسسة الجامعة العضو بها، لنخرج من خلال هذه الخلاصة إلى مجموع من النتائج المسطرة كالتالي:

. سلوكيات الباحث العلمي المتزنة والمضبوطة والمؤتمنة في أدائه الوظيفي تعبر عن مجموع الأخلاق والقيم والفضائل الإنسانية التي ينبغي أن يتحلى بها أي أستاذ جامعي موظف كان أو غير موظف أو أي موظف عادي غير الأكاديمي فالصدق والنزاهة والأمانة العلمية والعملية والكفاءة والإتقان كلها اخلاقيات تظفي مصداقية مهنية .

. الأمانة العلمية هي من بين أهم المؤهلات العلمية المطلوبة في الباحث والأستاذ الجامعي المهني لإنجاز البحث العلمي الذي يمثل دور أساسي لوظيفة الاستاذ الجامعي وبدون إنجازات علمية فهو لا يحقق الغاية والدور الوظيفي المنوط به.

. الأستاذ الجامعي أهم فرد في الهيئة الجامعية يلقى على عاتقه تلقين وتمكين الطالب من مبدأ الأمانة العلمية وترسيخها في قيمه السلوكية والبحثية، وحتى يتفادى مواجهة عواقب تخطيها التي تسطر في شكل قانوني صارم.

. أن البحوث العلمية القيمة تساهم في ترجمة فكر الباحث (الأستاذ الجامعي) المحتكم لمبدأ الأمانة العلمية، التي تدلي بنزاهته وخلقه القويم الضابط لسلوكياته وأدائه الوظيفي المجسد أساساً في البحث العلمي.

. الأمانة العلمية تحقق العلم المطلوب على الوجه العقلاني الذي تمثله المعرفة الملازمة لفكرة التطوير والتجديد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال النزاهة والمصداقية، ومن دون هذه المفردات الأخلاقية لا يكون تطوير ولا بحث علمي يقتدى به.

. تحقيق الأمانة العلمية يهدف إلى تحقيق الخير ودفع الضرر على المؤسسة الجامعة والأستاذ الباحث الجامعي على حد السواء، فالخير يتمثل في الاقتداء بنخبة موظفي المؤسسة الجامعية في البحث العلمي وإعلاء اسمها مهنيا وخلقيا، وأما دفع الضرر فيتمثل خاصة في دفع السمعة السيئة التي تتكون من حجم السرقات العلمية الناجمة عن موظفيها وعدم اعتماد مخرجات ومقترحات بحوثها لعدم مصداقيتها.

. أخلقة المهنة الجامعية لها أثر إيجابي ملموس في تحسين الأداء الوظيفي، وفي جودة العطاء العلمي الذي تلبسه الأمانة العلمية السمة البارزة في قوة التدقيق والتحليل بالتأصيل لأصحاب الرأي حتى يتحقق النتاج العلمي الطلوب المبني على التأصيل والتقعيد.

. تأكيد ميثاق أخلاقية المهنة الجامعية الجديد الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر على أن الأمانة العلمية مبدأ مرسخ في أدبيات وأخلاقيات المهنة الجامعية، لكنه لم يحظى بعنوان يفصل مضامينه كقاعدة قيمية أخلاقية تضبط منهجية البحوث العلمية بطريقة تأصل لحقوق الغير الفكرية.

. يشكل قانون مكافحة السرقات العلمية الجديد لسنة 2020 بالجزائر خطوة ناجعة لتفعيل أخلاقيات البحث العلمي، وانضباط الأستاذ الباحث الجامعي لها وحرصه على عدم الانحراف عن مقتضياته.

. أن جامعة الملك سعود وجامعة الامارات العربية المتحدة لهما ميثاق جامع شامل لأخلاقيات المهنة والسلوك الوظيفي بصفة عامة يلتزم به أي فرد له صفة الموظف العام المكلف بخدمة، إلى جانب تخصيص مواثيق أخلاقيات المهنة على مستوى مختلف المؤسسات ومنها الجامعية التي هي الأخرى تفصل أيضا في ميثاق أخلقيات المهنة لكل تخصص علمي بحثي فالتخصصات الاجتماعية غير الطبية وغير التقنية وهكذا كل منها قد تنفرد بمجموع قيم وسلوكيات لا تنطبق على الأخرى، وهذا جانب إيجابي يقتدى به.

. إن مسألة أخلقة البحث العلمي مطلب أساسي إلى جانب مطلب تحقيق العلم والمعرفة والمنهجية، فالأستاذ الجامعي المهني والباحث الأكاديمي الغير مهني ينبغي أن يكون محاط بهالة من الأخلاقيات إلى جانب تحصيله المعرفي، وهو المنهج العلمي الديني الذي يحثه علينا ديننا الحنيف قبل أي مواثيق عالمية أو وطنية.

التوصيات:

. مراعاة القواعد الأخلاقية في عمليات البحث العلمي، ينبغي أن تكون على قدر عالي من الجبر والإلزام والتنديد بأشد العقوبات، وأن يكون الالتزام بها نمط الحياة وأسلوب التفكير المستقيم والممنهج، لاتخاذ قرارات صائبة تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من إجراء البحوث، والعمل للوصول لأقصى درجة من الفوائد وأقل درجة من الهدر في ظل المبادئ والأخلاقيات الإسلامية السامية.

. ضرورة المداومة المتواصلة وعلى فترات غير متباعدة في العمل على التوعية الإعلامية داخل المؤسسات الجامعية وعلى مستوى الهيئات المعنية بمصداقية الأبحاث العلمية وتكييف جودتها، كوسيلة وطريقة للحد من العبث المتواصل في ميزة النشر العلمي المتسرع الذي لا يدلي بأهمية تذكر في بعض الأحيان.

. ضرورة تسطير إرشادات توجيهية تنظيمية لكيفية تطبيق الأسس والمبادئ التي حددتها مواثيق أخلاقيات المهنة خاصة في ظل هذا التوجه الإلكتروني الذي أصبح يمثل خطر على النزاهة والأمانة العلمية.

. عمل لوائح أخلاقية لنوع المهنيين بالمؤسسة الجامعية تجدد كل عام وتوزع للمعني بمجرد دخول سنة مهنية جديد للتوعية والتذكير والاحتياط لعقوبات تجاوز هذه اللوائح الأخلاقية.

. تنصيب لجان خاصة بقواعد أخلاقيات البحث العلمي على مستوى كل عمادة في التنظيم المؤسسي الجامعي، بغية المراقبة القريبة لأي مخرجات بحثية أو تجاوزات على مستواها حتى يتم التنبيه والمراجعة، لكونها المسئولة الأولى عن البحوث التي تنشرها على مستوى المجلات العلمية، فيكون من اللازم أن يرفق البحث بموافقة لجنة الأخلاقيات حتى نضع حد لأي اكتشاف يمثل سرقة علمية تخل بنزاهة الباحث أو نزاهة وسمعة المؤسسة الجامعية المنتجة.

. إقامة وتنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية تعمل على تحسين أخلاقيات العمل والارتقاء بالأداء الوظيفي للأستاذ الجامعي خاصة الجدد في المهنة.

. تكثيف الوسيلة الإعلامية للتثقيف وترسيخ أخلاقيات المهنة والحرم الجامعي ولجميع موظفي هذا الحرم من إداريين وأساتذة وحتى للطلبة والمنظمات الطلابية حتى تتقوى العلاقات بيهم برباط أخلاقي متين.

. وضع آليات عملية لمراقبة أخلاقيات البحث العلمي تأتي في مقدمتها العمل على تحسين نوعية وجودة وثقافة النشر، ومحاولة وضع حد للترقيات العلمية في خضم ضوابط صارمة تندرج تحت مفهوم تحقق الكفاءة العلمية الفعلية المطلوبة، وأخيرا تشديد العقوبات فيما يتعلق بالانحرافات العلمية التي تسيئ لمنظومة ومواثيق أخلاقيات المهنة الجامعية.

المراجع:

. أحمد بن داود المزجاجي الأشعري. (2013). **الوجيز في اخلاقيات العم.** جدة. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

أماني بنت باني بن باني القحطاني (2019). **أخلاقيات العمل الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات: دراسة ميدانية على جامعة الملك سعود**، المجلة العربية للإدارة، مج 39، ع4، المنظمة العربية للتنمية الإدارية . جامعة الدول العربية، ص83 . 124.

. إيف تشابوز وآخرون. (2015). **قيم وضبط النظم الجامعية**. // www.cairn.inforevue-gestion 39.htm

. البخاري (1938)، **الأدب المفرد**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة. المطبعة السلفية، القاهرة.

. البيهقي. (2003). **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، بيروت . لبنان. دار الكتب العلمية.

. حسين أحمد الطروانة. (2014). **أخلاقيات البحث العلمي ودورها في تطوير لبحث العلمي في التعليم العالي**. بحوث المؤتمر الدولي الأول « تطوير البحث العلمي في التعليم العالي ». جامعة الزرقاء.

. الدليل المرجعي الوطني الجديد للجودة في التعليم العالي، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، الفصل الأول، 2016.

. ديفيد ب . رزنيك. (2005). **أخلاقيات العلم**. ترجمة: عبد النور عبد المنعم. مراجعة: يمنى طريف الخولي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

. سليمان بن سلام بن خليل الرومي. (2009). **درجة التزام المشرفين التربويين في محافظات غزة بأخلاقيات المهنة من وجهة نظرهم وسبل تطويرها**. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في أصول التربية. إدارة تربوية من كلية التربية في الجامعة الإسلامية بغزة، الجامعة الإسلامية، غزة.

. الشريف بن ناجي (عضو المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية)، عرض بعض أعمال المجلس خلال سنة 2020، تقرير صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجزائر، بتاريخ: 15 ديسمبر 2020.

. عباس قارة عتيقة ياسمين وآخرون. (2019). **وثيقة « الجامعة، مجتمع وقيم »**، المجلس الوطني لآداب واخلاقيات المهنة الجامعية، الملحق الرابع. الجزائر. https://www.mesrs.dz/ethiqueetdeontologie

. عجة الجيلالي. (2012). **أزمات حقوق الملكية الفكرية: أزمة حق أم أزمة قانون أم أزمة وصول إلى المعرفة**. الجزائر. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

. عواد عمر ومحمد أحمد. (2004). **أخلاقيات العمل الإسلامية كمحدد للفردية للانتماء التنظيمي والأداء الوظيفية: دارسة تطبيقية**. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة . العدد2. ص1 . 53.

. القضاعي. (1985). **مسند الشهاب**. حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي. ط1، بيروت. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

. لجنة أخلاقيات البحث العلمي عن عمادة الكلية جامعة الملك سعود. (2022). https://dsrs.ksu.edu.sa/ar/node/3242

. الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعة. (2020). نظام الجامعات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 27) وتاريخ 2 / 3 / 1441هـ ، ط1، الرياض . المملكة العربية السعودية.

. نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، الأمانة العامة. (2015). المملكة العربية السعودية. وزارة التعليم العالي . مجلس التعليم العالي.

. هالة أحمد فؤاد وآخرون. (2018). **وثيقة أخلاقيات البحث العلمي**. وحدة ضمان الجودة، جامعة طنطا.

. وليد بشيشي ووليد مجلخ. (2018). **أخلاقيات مهنة التدريس وأثرها على جودة مخرجات التعليم العالي حسب وجهة نظر الهيئة التدريسية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي وتحليل المسار**، الملتقى الوطني الأول « آداب

وأخلاقيات مهنة التدريس الجامعي والبحث العلمي ». الجلفة. جامعة زيان عاشور. معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

الوثائق والقرارات:

. اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، الصادرة بقرار مجلس التعليم العالي رقم (4 / 6 / 1417هـ) المتخذ في الجلسة (السادسة) لمجلس التعليم العالي المعقود بتاريخ: 1417/08/27 هـ المتوج بموافقة خادم الحرمين الشريفين ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس التعليم العالي بالتوجيه البرقي الكريم رقم 7 / ب / 12457 وتاريخ: 22 / 8 / 1418هـ.

. وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة. (2017). ط2، الإمارات العربية المتحدة. الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية.

. وثيقة رسمية تتضمن شكر وتقدير لإنجاز كتاب بحثي. (2022). نهاية قداسة الجامعة تراجع الأخلاقيات وانفجار العنف. الجزائر. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، رقم: 269 / أ.خ.و.

. قرار رقم 991 المؤرخ في 10 ديسمبر 2020 المتضمن إنشاء لجان آداب وأخلاقيات المهنة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. https://www.mesrs.dz/ethiqueetdeontologie